الرؤية السياسية والأمنية والثقافية الأوروبية والعربية للشراكة الأورومتوسطية

د.محمد على الروسان* / د.طارق على العزام**

مستخلص

تشير الدراسة لمسار الشراكة الأورومتوسطية بتتبع بعديها السياسي والأمني والثقافي الاجتماعي بالتركيز على الرؤيتين: الأوروبية والعربية ومدى التوافق والاختلاف وانعكاسها على أهداف الشراكة. وخلصت الدراسة إلى أن الشراكة لم تحقق نجاحاتها السياسية والثقافية المرجوة، بفعل أولوية قضايا الأمن والهجرة المقلقة لأوروبا. لذلك فإن الدراسة ترى في السيناريو الذي يرجح تفعيل دور الاتحاد الأوروبي ككتلة دولية واحدة، بتفعيل دوره لتنفيذ القرارات الأممية عمليا، خاصة لحل الصراع العربي- الإسرائيلي وقضايا الربيع الذي ما زال في سيرورته، وبذلك يتحقق الهدف السياسي والأمني للشراكة ببناء منطقة مستقرة باعتماد مفهوم "الأمن الشامل" في قضايا السلام والأمن والهجرة.

كلمات مفتاحية : الشراكة الأورومتوسطية، العلاقات العربية الأوروبية، الربيع العربي، الأمن والهجرة، الإصلاحات الديمقراطية.

مقدمة

جاء مشروع الشراكة الأورومتوسطية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفتي، وضمن إطار تشكل نظام دولي جديد، معبرا عن رؤية وخطة عمل أوروبية لمواجهة المتغيرات المستجدة في البيئة الدولية عامة والجوار الحيوي المتوسطي لأوروبا خاصة، ولمسايرة المتطلبات الجديدة التي اقتضتها مصالح بلدان الاتحاد الأوروبي، بغرض لعب دور اقليمي وعالمي من شأنه خلق علاقات أوثق مع البلدان الأوسطية، وبناء مكانة دولية فاعلة لرسم العلاقات الدولية.

وقد تميز المشروع، مقارنة بنهج الولايات المتحدة الأمريكية، بانبثاقه من الطابع القيمي الأوروبي المتمثل برؤية المدرسة الليبرالية، بخلاف رؤية المدرسة الواقعية الأمريكية، مؤطرا إياه في فصول ثلاثة اشتملت على الأهداف التي ترغب بتحقيقها الشراكة الأورومتوسطية،

* جامعة البلقاء التطبيقية ، كلية إربد الجامعية، الأردن. dr.mrousan@yahoo.com

** جامعة البلقاء التطبيقية، كلية إربد الجامعية، الأردن. ta.1973@yahoo.com

وهي: "الفصل السياسي والأمني"، و"الفصل الاقتصادي والمالي"، والثالث "الفصل الاجتماعي والثقافي والإنساني"، وضمن رؤية الارتباط العضوي والتكامل فيما بينها، بحيث يسند كل منها ويتكامل مع الآخر.

وانطلاقا من ذلك دعا الاتحاد الآوروبي عددا من البلدان المتوسطية العربية وغير العربية، للبدء في المسار العملي لتلك الفصول، من خلال عقد تفاهمات واتفاقات ثنائية وإقليمية بين أطراف الشراكة، عززها في فترات لاحقة بمشاريع أوروبية أخرى، تمثلت بسياسة الجوار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط.

وكان لا بد أن ترافق تلك التفاهمات والاتفاقات رؤى متبادلة؛ توافقت حينا واختلفت حينا آخر، بسبب أن مشروع الشراكة وما تبعه من مشاريع وبرامج، انبثق من رؤية أوروبية أحادية الجانب، ما فرض رؤى عربية أوسطية في المقابل.

من هنا عمدت الدراسة إلى تتبع مسار الشراكة، بالتركيز على الرؤى الأوروبية والعربية فيما يتعلق بالفصلين الأول والثالث تحديدا، لكن دون أن تتجاوز ما اشتمل عليه الفصل الثاني من أهداف، حيثما وجدت ضرورة في ذلك.

مشكلة الدراسة

سعت الدراسة لتتبع وتقصي وتحليل الرؤيتين؛ الأوروبية والعربية، من خلال عرض مسار المبادرة السياسي والأمني، والمسار الاجتماعي والثقافي والإنساني، بالتركيز على الإصلاحات السياسية والديمقراطية، وقضايا الأمن والهجرة، والصراع العربي الإسرائيلي، والربيع العربي، وما أفرزته من توافقات أو اختلافات بين الرؤيتين الأوروبية والعربية.

ولتقصي طبيعة واتجاهات المواقف والرؤى الأوروبية والعربية المرتبطة بفصول الدراسة تلك، تبنت الدراسة المناهج العلمية التي تمكنها من البحث في مشكلتها وموضوعها الدراسي، وذلك للكشف عن الدوافع الكامنة وراءها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المناهج العلمية؛ التاريخي والوصفي والبنائي الاجتماعي ومنهج تحليل النظم في العلوم السياسية، سعيا منها للكشف عن الخلفيات والدوافع الكامنة وراء تشكل الرؤى المتبادلة. وفي ذلك تبدو الأهمية العلمية والأكاديمية التي تنشدها الدراسة.

أهمية الدراسة

تتحقق أهمية الدراسة بإظهار مدى تأثر صانع القرار ببيئته الداخلية المنبثقة من تجربتة وبنيته السياسية الخاصة، ومدى تأثير البيئة الثقافية والهويات في سلوك الفاعلين وسياسات الدولة، وبالتالي كيفية البناء عليها في مجال العلاقات الدولية، من خلال السياسات الخارجية

للدولة والوحدات السياسية الدولية للتأثير في المحيط الخارجي الإقليمي والدولي، سعيا من صانع القرار لتحقيق أهدافه باعتماده وسائل واستراتيجيات متعددة ومختلفة، وما أملته من رؤى ومواقف معينة تبنتها الأطراف الشريكة، لرسم اتجاه العلاقات الدولية في المنطقة المتوسطية وفقا للمنظور الخاص لكل من طرفي الشراكة؛ الأوروبي والعربي.

الشراكة من منظور الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي)

عُقد مؤتمر برشلونة في الفترة من ٢٧-٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥، شاركت فيه خمس عشرة دولة أوروبية عضوة في الاتحاد الأوروبي وعشر دول من منطقة البحر الأبيض المتوسط: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السلطة الفلسطينية، الأردن، لبنان، سوريا، تركيا، وإسرائيل. وخلص المؤتمر إلى إقرار العمل على ثلاثة أبعاد: "السياسي والأمني" ويهدف لإجراء الإصلاحات السياسية والتعاون الأمني المشترك لتحقيق سلام واستقرارها المنطقة. و"الاقتصادي والمالي"، ويهدف لتحقيق النمو والإزدهار والذي يُتوقع منه التكامل الاقتصادي الجزئي والتدريجي بين أوروبا والمنطقة المتوسطية. و"الاجتماعي والثقافي والإنساني" ويسعى لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات وتفعيل دور المجتمعات المدنية. وحتى يتسنى تنفيذ ذلك تم تبني آليتين تكمل كل منها الأخرى؛ ثنائية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكل من الشركاء المتوسطيين بشكل فردي من جهة، وبين جميع الشركاء مع بعضهم البعض من جهة أخرى. وإقليمية للتعاون في جميع الأبعاد المقترحة مع الأخذ بالإعتبار خصوصيات كل شريك على حده.

European Commission External Relations, Euro-Mediterranean Partnership /Barcelona Process , European Union Commission website, at http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/index.htm.

وبذلك حملت الفصول أو السلال الثلاث للمبادرة الأهداف التي يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقها، من وجهة النظر الأوروبية تحديدا، كتعبير عن مصالح أوروبا الاستراتيجية في المنطقة المتوسطية العربية، المنبثقة من التجربة الأوروبية الخاصة، وتكريسها من خلال عقد مفاوضات وتفاهمات لاحقة وفق آليتي العمل الثنائية والإقليمية التي وردت في المبادرة.

وبشأن تلك الآلية حرص الاتحاد الأوروبي على التعامل الانفرادي والانتقائي مع البلدان المتوسطية، مستبعدا بعض الدول العربية المتوسطية، كما في حال ليبيا، مثلا، بينما أدخل الأردن وموريتانيا في الشراكة، بالرغم من أنهما ليستا من البلدان المتوسطية، وبالإضافة إلى ذلك استبعد التعامل مع البلدان العربية ككتلة واحدة تجمعها مظلة الجامعة العربية (صارم، ٢٠٠٠: ٢٢٥).

وقد انصرفت أهداف الاتحاد الأوروبي من الشراكة مع البلدان المتوسطية إلى تحقيق مزيد من التعاون والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وضمان السلام والاستقرار فيها على المدى الطويل، بما يخدم الحد من الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وينجز الإصلاحات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي وتطبيق الحكم الرشيد كوسيلة لكبح جماح التطرف، لتشكل هذه الأهداف انعكاسا للمبادئ والتجارب الأوروبية كما وردت في دساتيرها وتشريعاتها، ونحو تحقيق التغيير في منطقة حوض المتوسط وفق هذه الرؤية والتي توفرها قاعدة راسخة من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الاصلاحات السياسية والديمقراطية

انبثقت الاصلاحات السياسية والديمقراطية، التي استهدفت تغيير بنية النظام السياسي للدولة العربية، من نظرية السلام الديمقراطي والمذهب الليبرالي، متماثلا مع الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي للدول الأوروبية، بغرض تعميم الديمقراطية كممارسة وقيمة سياسية هي السبيل الأوحد لإعادة بناء النظام السياسي الرسمي العربي، من خلال إصلاح الهياكل السياسية للدولة والمجتمع (علي، ٢٠٠٤: ١٥).

وحتى يتم تحقيق ذلك التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات اقتصادية ومالية، لتحفيز البلدان الشريكة، على تغيير سلوكها السياسي، إلى لتغيير بنيتها الداخلية لا استبدال لأنظمة أخرى بها.

فكانت المساعدات الاقتصادية بمثابة شرط مسبق ومكافأة في آن واحد، لمزيد من التعاون المتبادل مع الأنظمة التي تنجز نقلة نوعية بتغيير واقعها وبنيتها السياسية، لتحفيزها على التوائم مع الرؤية السياسية الأوروبية، وبذلك تم اعتماد مبدأ "المشروطية"، ليفرض الارتباط العضويُ بين فصول الشراكة تعزيز الإصلاحات المطلوبة وتطبيقها (Suel, 2008: 108).

وبذلك وضع الاتحاد الأوروبي لنفسه هدفا محددا هو العمل على دعم قيام الهياكل الديمقراطية والسياسية المستقرة بواسطة المؤسسات المانحة والراعية لعملية الإصلاح السياسي في المنطقة، من خلال اتفاقيات الشراكة التي اشترطت تقديم المعونات بغرض التحفيز لبناء الهياكل السياسية الديمقراطية في بنية الدولة (فانفيلد، ١٩٩٨: ٣٧).

ولتعزيز دور المواطن في الحكم، طرح الاتحاد الأوروبي مبادرة مواطنة البحر الأبيض المتوسط في مجالات الحماية والحقوق الاجتماعية للمواطنة، بهدف تعزيز التماسك المدني والسياسي، وولاء المواطن للمؤسسات العامة، وتقاسم الموارد المادية لجميع مكونات المجتمع، سعيا من الاتحاد لحل مشاكل الفقر ومعاناة الإنسان في المنطقة، بسبب وثوقه من العلاقة القائمة بين حرمان الإنسان من حقوقه واستمرار الفقر (Ilgaz,2005:8).

وبذلك كرست المبادرة مبدأ الحقوق الأوروبي الذي ينص على المساواة بين الناس في الحق بالحياة كريمة، والحرية كجزء من الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، التي يضمنها الإطار القانوني والقضائي اللازم لإنفاذ هذه الحقوق لجميع المواطنين بغض النظر عن الطبقة أو الجنس، أو أي وضع آخر، بغرض ضمان الحكم الرشيد والشفافية والديمقراطية ومنع الفساد في الحياة العامة (Gready,2005:144-145).

وحتى تكتمل عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي، على المستوى الحكومي، والمجتمعي وحتى تتحقق أهداف الفصل الثالث، تطلع الأوروبيون إلى التعامل مع المجتمعات العربية مباشرة، ليتخذ مسار الشراكة آلية التعامل "من تحت إلى فوق"، أي التعامل مباشرة مع منظمات المجتمع المدني (Aliboni, 2002:7).

وتجسدت هذه الرؤية في بعدها التطبيقي العملي، بالمطالبة التي احتواها البيان الختامي للقمة الأوروبية في الذكرى العاشرة لعملية برشلونة، الذي أكد على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تفضلها الأنظمة العربية، من خلال آلية عمل ديمقراطية مستقلة تسمح بتمويل أكثر مرونة.

The Euro-Mediterranean Partnership – Success or Failure? Richard Youngs and Traugott Schoefthaler,

https://www.unesco.de/fileadmin/medien/Dokumente/Bibliothek/adventures/adventures_sec_7.pdf

وجاء هذا التوجه انطلاقا من رؤية أوروبية ترى أن النجاح يعتمد على توقعات الشركاء المتوافقة مع خطط التعاون الهادفة لدعم الناس في الشارع، وأما إن بقيت هذه الخطط ضمن دوائر النخب السياسية، ولن تكون هامة، ذلك أنه من غير المرجح استكمال تنفيذ المشاريع وإنجاحها دون الوصول إلى المجتمعات وتحقيق نتائجها الإيجابية من خلال تأثيرها الفعلي على حياة الأشخاص المستهدفين (Suel, 2008: 109).

ولترجمة هذه الرؤيا عمليا، اتجهت برامج الشراكة إلى دعم المبادرات المباشرة مع المجتمعات من أجل تشجيع وتعميق الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان، من خلال مؤسسات وبرامج تسمح بالعمل المباشر مع منظمات المجتمع المدني.

وقد تم إنشاء مؤسسة أنّا لينده (Anna Lindh) الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات بواسطة الحكومات الأورومتوسطية في عام ٢٠٠٥، وهدفها الأساسي هو الجمع بين الشعوب والمؤسسات من ضفتي البحر المتوسط عن قرب والمساعدة في تخطي الفجوة فيما بينهما. وهذا ما سعت إلى تحقيقه سياسة الجوار الأوروبية بعد مرور عقد من الشراكة

الأورومتوسطية، وذلك لتوسيع إطار الشراكة مع بلدان أوسطية أخرى، بهدف الانتقال من التعاون مع الشركاء إلى الاندماج مع الجيران والبناء على اتفاقيات وشراكات موجودة، وتضمين جميع دول البحر المتوسط المشاركين حالياً في عملية برشلونه في سياسة الجوار (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في منطقة البحر المتوسط– REX/222، ٢٠٠٦/٩/٦: ٨).

ففي عام ٢٠٠٤، أطلق الاتحاد الأوروبي "سياسة الجوار الأوروبية" بعد توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق لتعزيز إستراتيجية الشراكة الأورومتوسطية فيما يتعلق بآلية التعاون الثنائي. وتختلف سياسة الجوار الأوروبية عن عملية برشلونة بانتهاجها الإستراتيجية الثنائية المتمايزة، أي بناء علاقات متمايزة مع كل دولة مجاورة مختلفة عن العلاقات مع الأخرى، في حين إن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الثنائية تتميز بأنها مبنية على أحكام وسياسات متشابهة جدا (Aliboni et al 2008: 14)

ولاحقا تأسس الاتحاد من أجل المتوسط، رسمياً، في ١٣ تموز ٢٠٠٨ في باريس، بمشاركة رؤساء دول وحكومات من ٤٣ دولة، من بينها الدول السبع والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وست عشرة دولة من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، بدعوة من رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، التي كانت تتولاها فرنسا. وقد أكد إعلان باريس على الاستفادة من مكتسبات عملية برشلونة، والتأكيد على أهداف تحقيق السلام والاستقرار والأمن المعلنة في عام ١٩٩٥، والعمل على أن يكون الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة الهجرة غير القانونية والتصدي للإرهاب بكل أشكاله، مع الرفض المطلق لإلصاق الإرهاب بأي دين أو أي ثقافة مهما كانت. كما وأنيطت بالاتحاد من أجل المتوسط ست أولويات رئيسية، وهي: مكافحة تلوث البحر المتوسط، و تحسين طرق النقل البرية والبحرية، والحماية المدنية، والتعليم العالي والبحث العلمي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الطاقة البديلة (Suel,2008).

وعلى هذا الأساس ربطت مبادرة برشلونة، وما تبعها من مبادرات لاحقة، بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والأمنية، وفق الرؤية الأوروبية، وذلك لكبح جماح التطرف، وتحقيق الاستقرار والسلام في الجوار الاقليمي المتوسطي من خلال التعامل مع قضايا الأمن والهجرة.

المنظور الأوروبي لقضايا الأمن والهجرة

بعد انتهاء الحرب الباردة ونشوء نظام عالمي جديد، تغير مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وفق الرؤية الأوروبية، ليصبح الهدف الاستراتيجي بشأن حماية الإقليم الأوروبي مرتبطا

ببلدان الجنوب باعتبار أنها غدت مصدرا للتهديدات، بسبب تدفقات الهجرة غير الشرعية الناتجة عن حالة عدم الاستقرار السياسي والمعاناة الاقتصادية وما ترتب عنها من مستجدات عهد جديد من الصراعات والطموحات الإقليمية، تقتضي إعادة النظر في التصورات الأمنية، ذلك أن الشراكات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق وأن تستمر دون أن تستند إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي يوفر المناخ المناسب للإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ومن هنا انبثقت الرؤية الأمنية الأوروبية بناء على مفهوم "الأمن الشامل"، الذي يربط عضويا بين الفصول الثلاثة الواردة في إعلان برشلونة. وكان موضوع الهجرة إلى أوروبا من أخطر القضايا التي واجهتها القارة العجوز، مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى التعامل مع الظاهرة لكبح سيل هذه الهجرة وخطورتها الأمنية (Youngs,18 May 2015).

وبخلاف تصور المدرسة الواقعية للأمن في العلاقات الدولية، جاءت الرؤية الأوروبية الأمنية، لتبرز أهمية الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي وفق المفهوم الليبرالي المخالف للواقعية، سعيا من الاتحاد الأوروبي إلى تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.

بناء على تلك الرؤية أقرت إستراتيجية الأمن الأوروبي في كانون الأول ٢٠٠٣، التي اشتملت على قضايا التحديث الاجتماعي والثقافي والسياسي، لمواجهة الإرهاب الجهادي الذي يتهدد الأمن الأوروبي والعالمي وإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط بتبني مفهوم "الأمن الشامل"، أي علاقة البعد الأمني بالأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لكن دون تجاهل شراكة أمنية بين حلف الأطلسي ودول حوض المتوسط وعملية برشلونة لتدعم كل منها الآخر وتكمله (أبو عامود، ٢٠٠٤: ١٢٢).

لكن وبعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، باتت أوروبا تنظر للأمن والهجرة من منظور عدسة الأمن القومي، بحيث شغلت مناقشات سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، المحافل واللقاءات الأوروبية لما تمثله من خطورة أمنية على المجتمعات الأوروبية وعلى النظام العام والهوية الثقافية والاستقرار الداخلي وسوق العمل، وصار بالضرورة العمل على اجتثاث التطرف ومكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط (Eylemer, 2007: 56-60).

واستجابة إلى ذلك عبرَّ تقرير صدر عن الشرطة الأوروبية منذ العام ٢٠١١ عن القلق من انعكاسات الربيع العربي والأزمة الاقتصادية التي ستؤدي إلى زيادة خطر الهجمات الإرهابية في الاتحاد الأوروبي، جراء تدني سيطرة دول المنشأ على إقليمها، وسهولة دخول الأشخاص

الذين لديهم نوايا إرهابية إلى أوروبا بين الأعداد الكبيرة من المهاجرين (Rettman, 2011).

وبذلك أخذت الرؤية الأوروبية بالتحول واتساع دائرة اهتمامها بالالتفات إلى ما يحمله المهاجرون من نظام قيميّ وثقافيّ مغايرٍ، وإمكانية التصادم بين حضارتي الطرفين، وهو ما يؤشر على ربط الأوروبيون بين الهجرة وتهديد ثقافاتهم، بالنظر إلى أنّ المهاجرين يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم ويرفضون تبنّي ثقافات الدول المضيفة لهم، فضلا عن الربط بين الهجرة والتطرف خاصة بعد قيام مهاجرين بتنفيذ عمليات دموية في أوروبا (زكاوي، ٢٠١٦: ٢٩-٣٠).

وبظهور متغيرات جديدة متمثلة في الهجرة والإرهاب والتطرف الذي مصدره بلدان الجنوب، كانت المصالح الأوروبية مرجحة على الالتزامات الأوروبية الواردة في الشراكة، وضرورة التعامل معها برؤيا أقرب إلى المصالح منها إلى المبادئ، نظرا لما حملته قضايا الهجرة من مخاطر أمنية في الداخل الأوروبي وجواره الإقليمي المتوسطي، وما فرض عقد تفاهمات واتفاقات مع بعض دول الجوار الأوروبي للحد من تدفقات المهاجرين والعمل على تنظيمها.

لذلك وبالإضافة إلى الاتفاقية الأوروبية التركية المبرمة في آذار ٢٠١٦ والاتفاق التركي الألماني حول الهجرة، وافق الاتحاد الأوروبي في قمته المنعقدة في مالطا ٣ شباط ٢٠١٧، على برنامج الحد من تدفق المهاجرين من شمال أفريقيا، من خلال تعزيز التعاون مع ليبيا بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية، بإغلاق الطريق الرئيسي في البحر المتوسط وتدريب خفر السواحل الليبي في أسرع وقت ممكن وتزويده بالعتاد اللازم لمنع العصابات من تهريب المهاجرين، وإبقاء المهاجرين في ليبيا بادئ الأمر، ومن ثم إعادتهم إلى بلدانهم. www.dw.com/ar/a-37399637

مع ذلك تبقى قضايا الصراع والتوتر السابقة على مخاطر الهجرة والتطرف، متمثلة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، من بين أهم القضايا الأمنية التي تترتب عليها توترات وحالة عدم استقرار إقليمي، وما قد تحمله من مخاطر بنشوب حروب مستقبلية في المنطقة، ولذلك لم تغفل مبادرة برشلونة، في فصلها السياسي والأمني، هدف تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، في محاولة منها لتفعيل دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام العربية الإسرائيلية والدفع بها إلى أمام.

المنظور الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

وفرت فرصة جلوس العرب وإسرائيلين على طاولة واحدة، جنبا إلى جنب مع المشاركين الآخرين، إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي بدور سياسي أكثر فعالية، يُنتظر مباشرته تحت مظلة الشراكة الأورومتوسطية التي أحد أطرافها إسرائيل، وهو ما يعزز الدور الأوروبي، خاصة

وأنه لم يغفل دوره هذا في عديد المواقف التي اتخذها بشأن الصراع العربي الإسرائيلي.

ففي آذار ١٩٩٧ قدمت فرنسا وبريطانيا والسويد مشروع قرار لمجلس الأمن يندد ببناء مستوطنات إسرائيلية في القدس الشرقية، إلا أن الولايات المتحدة استعملت حق النقض (الفيتو) ضده (مبيضين، ٢٠٠٧: ٢٥).

وبذلك فإن واقع النظام الدولي الجديد الذي تقوده وتتحكم به الولايات المتحدة، غدا المتغير الأكثر فعالية وتأثيرا على الدور الأوروبي، حيث القوة باتت هي المحدد الوحيد لمجرى العلاقات الدولية التي تحكمها نظرية السياسة الواقعية، لتبقى المواقف الأوروبية مجرد تصريحات كلامية دون أن ترافقها سياسات عملية واقعية فاعلة.

وبذلك جاءت المواقف الأوروبية داخل إطار الإعلانات السياسية؛ كما ورد في إعلان المجلس الأوروبي وسمي بـــ"إعلان برلين" الصادر في آذار ١٩٩٩، والذي تلخص في إعادة التأكيد على حق الفلسطينيين الدائم وغير المنقوص في تقرير المصير، وأبدى الاستعداد للاعتراف بدولة فلسطين في الوقت المناسب، لكنه وبموازاة ذلك ضغط على السلطة الفلسطينية للتخلي عن فكرة إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد (خضر، ٢٠٠٣: ٥٤٣).

لكن وبرغم هذا الإعلان الأوروبي المساند للموقف العربي، إلا أن الشريك الأوروبي استمر في مراوحته وضعف استجابته بشأن القرارات الدولية. فبعد أن طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من إسرائيل في تشرين الأول عام ٢٠٠٣، وقف بناء الجدار العازل، وإزالة ما تم بناؤه نظرا لآثاره السلبية، امتنعت الدول الأوروبية عن التصويت حين تبنت الجمعية العامة في الثامن من كانون الأول عام ٢٠٠٣ قراراً بأغلبية (٩٠) ضد (٨) وامتناع (٧٤) عن التصويت، يطالب محكمة العدل الدولية بتقديم رأي استشاري بخصوص بناء إسرائيل للجدار العازل، فما كان من ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة إلا أن عده "انتصاراً لإسرائيل"، وكانت حجة الاتحاد الأوروبي أن هذا القرار لا يساعد على دفع الحوار السياسي بين الطرفين، مدعيا أفضلية موافقتهما أولاً (بدر، ٢٠٠٤: ٢٥).

وبذلك بقي الاتحاد الأوروبي ضعيفاً متفرقاً إزاء اتخاذ موقف واحد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، يسهم في تحقيق هدف السلام والاستقرار الذي اشتملت عليه مبادرة برشلونة، بحيث بدت مواقفه ملتبسة لتصب بالنهاية في مجرى الرؤية الإسرائيلية بما لا يرقى إلى مستوى الطموح العربي، حيث بقيت المواقف الأوروبية بحدود الشعارات لا تحمل أي معنى سياسي تطبيقي فعلي، بل استمرت تبعية أوروبا في بعض المواقف للولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل.

وهذا ما تمثل في الموقف الأوروبي حيال الإنتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ والتي تمخضت عن فوز "حماس" بـــ (٧٤) مقعدا وفتح بـــ (٤٥) مقعدا، ليتم قطع المساعدات الأمريكية والأوروبية عن السلطة الفلسطينية وفرض عقوبات اقتصادية، تماشيا مع موقف الحكومة الإسرائيلية بالطلب من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الاشتراط على حماس الإعتراف رسميا بحق إسرائيل في الوجود ونبذ العنف قبل الاعتراف بحكومتها الفلسطينية الجديدة، وهو ما رفضته حماس.

The Euro-Mediterranean Partnership – Success or Failure? Richard Youngs and Traugott Schoefthaler,

https://www.unesco.de/fileadmin/medien/Dokumente/Bibliothek/adventures/adventures_sec_7.pdf

يضاف إلى ذلك أن بلدان الاتحاد الأوروبي لم تكن على سياسة موحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بالنظر إلى مراوحتها بين الالتزام بأمن إسرائيل وبين مصالحها التقليدية في العالم العربي، بالإضافة إلى تخوف دول الاتحاد الأوروبي من تعطيل مصالحها مع الولايات المتحدة وإسرائيل (نوفل، ٢٠٠٣: ٣٧- ٣٩).

مع ذلك ما يزال الموقف الأوروبي بشأن القدس، رافضاً الاعتراف بالقدس الشرقية والغربية عاصمة لإسرائيل ونقل السفارات إليها، وكذلك رافض القرار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس واعتبارها عاصمة إسرائيل.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42291271

وبرغم أن الاتحاد الأوروبي انتهج نظرية السلام الديمقراطي في مبادرة برشلونة، إلا أن النظرية السياسية الواقعية بقيت هي الفاعلة في مجرى واقع العلاقات الدولية المحكومة بمتغير القوة والمصلحة، أكثر مما تحكمها المبادئ والقيم المعلنة في مبادرة برشلونة، لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

فمتغير القوة والمصلحة القومية في العلاقات الدولية، حسب "ستراوس هوبيه" أحد محللي النظرية الواقعية هما عصب القوة المحركة للصراع الدولي، ما فرض جمود عملية السلام في وعدم إحراز تقدم فيها (مقلد، ١٩٨٢: ٥١).

وطالما أن الرؤية الأورومتوسطية ارتكزت في بعدها الأمني على أن التوتر في بلدان المتوسط لابد أن تنعكس آثاره السلبية المباشرة علي الاستقرار السياسي لبلدان أوروبا، فهو بذلك يمثل مفصل استراتيجي لابد أن تستثمره أوروبا في قضية الصراع العربي الإسرائيلي حتي يتحقق مفهوم الأمن والسلام الشامل، من خلال تفعيل الدور الأوروبي لإلزام إسرائيل

بمقررات الشرعية الدولية. ولاشك أن التأثير المتبادل بين أمن الشمال وأمن الجنوب، هو الذي يمكن أن يؤدي إلي تواصل الأهمية السياسية الأمنية لعملية برشلونة، بالتخلي عن الدور المتردد الخجول في الصراع العربي الإسرائيلي، بما ينسجم مع قضية الإصلاح الواردة في إعلان برشلونه ومؤتمرات الأمن والتعاون الأوروبي والتي أكدت على أن الهدف الأساسي هو تدعيم السلم والاستقرار والأمن في منطقة المتوسط، خاصة بظهور متغير أكثر خطورة على بنية الأنظمة السياسية العربية والخريطة الجيوسياسية للمنطقة، تمثل في الربيع العربي، الذي فرض التعامل الأوروبي معه من خلال المواقف الأوروبية .

المنظور الأوروبي للربيع العربي

تمثل الموقف الأوروبي المباشر تجاه الربيع العربي، بالإعلانين اللذين أصدرهما الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية في المفوضية الأوروبية: إعلان "شراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك" في ٨ آذار ٢٠١١، وإعلان "استجابة جديدة لجوار متغير" في ٢٥ أيار ٢٠١١، تعهد بموجبها تقديم مزيد من التمويل إلى البلدان التي عملت على إدخال إصلاحات ديمقراطية، بينما تحصل البلدان التي تراجعت عن الإصلاحات على مساعدات أقل فأقل (Ayadi,2013).

وهنا يتبدى الإعتراف الأوروبي بأثر القصور في تطبيق الإصلاحات، والإلتفات إلى ضرورة تفعيل مبدأ "المشروطية"، الذي تلكأ الاتحاد الأوروبي بتطبيقه وتفعيله ما أبقى النظام العربي السياسي محافظا على بنيته السلطوية واستمراره بعدم الاستجابة للإصلاحات السياسية والديمقراطية، بحيث لم تنجح أو لم تُفعل مشاريع الاصلاح وتجد طريقها وتأثيرها الفعلي على حياة المجتمعات العربية المستهدفة.

وعليه فقد اعترف الأوروبيون بأن الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من أنه وضع سياسة متماسكة ركزت على دعم طويل المدى لتعزيز وبناء البيئة لدولة مستقرة وديمقراطية، إلا أن ذلك لم ترافقه نية صادقة في تحقيق ديمقراطية حقيقية فعلية، وبالنتيجة فإن الربيع العربي غدا فرصة لاختبار الاتحاد الأوروبي وسياساته الخارجية.

Euro-Mediterranean relations and the Arab Spring

http://aei.pitt.edu/33653/1/BB006-ArabSpring-VKnoops.pdf

وربما كانت الهواجس الأمنية والمخاوف من الأصولية الإسلامية، هي واحدة من المعيقات أمام الشراكة، والتي بسببها أغفل الاتحاد الأوروبي طبيعة الأنظمة العربية التسلطية لصالح البعد الأمني، فكان أن وجدت الأنظمة الحاكمة العربية بمبرر محاربة الأصولية الاسلامية فرصة لعدم قيامها بالإصلاحات السياسية التي عبر عنها إعلان برشلونة.

وفي هذا السياق يقرر الفيلسوف الفرنسي "ميشيل أونفراي" أن الغرب أخطأ حينما ساند الحكام العرب المستبدين، ثم كرر الخطأ نفسه حينما ساند الجماعات المتسلطة بعد الثورة، فالربيع العربي لم يكن قفزة نحو الديمقراطية بل كان تحولا نحو سيطرة الدين على الحالة السياسية. والتدخل الغربي الذي يدعي مساندة الربيع العربي ويخفي الرغبة في التحكم بمصير الذين يدعي مساعدتهم سوف يسفر بالضرورة عن طبقة سياسية تحكم الناس بمنطق آخر، ورؤية مغايرة لما ينتظره الغرب (بلقاسم؛ ٢٠١٤: ٢٠٧- ٢١٠).

فكان أن بقي الاتحاد الأوروبي حذرا من التعاون مع المعارضة الإسلامية في الدول العربية قبل انتفاضات الربيع العربي، لا سيما بعد هجمات ١١ أيلول، وما أدى إلى عدم رغبة الاتحاد الأوروبي بانخراط الأحزاب الإسلامية والمنظمات التابعة في استراتيجيته الإصلاحية، لتلتقي هذه الرغبة مع كثير من الأنظمة الاستبدادية في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط بناء على مخاوف الأوروبيين الأمنية وتهديداتها الإرهابية (Aliboni et al, 2008: 16).

وعلى الرغم من أن العديد من الاحتجاجات في تونس ومصر وسوريا وغيرها، قادتها الجماعات غير المرتبطة بالأحزاب الإسلامية، لكن في الواقع، لوحظ أن جماعات الإسلام السياسي كان لها دور بارز في هذه الانتفاضات الشعبية. وسوف تلعب دورا أكثر أهمية في عملية التحول الجارية، ذلك أنها الجماعات الأفضل تنظيما والتي تمكنت من البقاء على قيد الحياة في ظل الأنظمة القمعية (Hanelt, 2011: 5).

إن تلك الرؤية الأوروبية والقاصرة عن تحليل واقع الثورات وصيرورتها، لم تتمكن من توقع الثورات في ظل حالة الإحباط والعزوف السياسي لدى الشعوب العربية، وجود إرهاصات ومؤشرات كانت تدلل على إمكان الانفجار في أي لحظة. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك تخطيط مسبق للثورة في تونس ومصر، بل كانت تظاهرات مطلبية، إلا أن تجاهلها خارجيا ومحليا ومواجهتها بالعنف حولها إلى ثورات شعبية تطالب بإسقاط الأنظمة (كعسيس-خلاصي، ٢٠١٤: ٢٢٥).

ويبدو أن متغير المصالح ظلَّ المتغير الوحيد الذي طفى على سطح الرؤية الأوروبية، فاستمر يتحكم بالمواقف الأوروبية، لحين تفجر الانتفاضات العربية، وما يعني أن لغة المصالح بقيت الأساس في أبجدية العلاقات الدولية، لتتقدم المصالح الأوروبية على ما بشرت به مبادرتها بالدىمقراطىة والحكم الرشيد وقضايا حقوق الإنسان وحريته، هذه التي لم تجد طريقة تطبيقها، ليس بسبب القصور الأوروبي وحسب، بل وبسبب تقاطعها مع رؤية النظام العربي الرسمي الذي بقي مصرا على أولوية مكاسبه ومساومة الأوروبيين على قضايا الأمن والهجرة.

ومن هنا بدا واضحا التباين بين الرؤيتين الأوروبية والعربية، على المستويات الرسمية والفكرية والمجتمعية الثقافية، انطلاقاً من رؤية أن الشراكة الأوروعربية المتوسطية انبثقت من الطابع القيمي المعياري الأوروبي، فكان الشريك الأوروبي بمثابة المرسل، بينما ظلَّ الشريك العربي مستقبلا له رؤيته الخاصة بالشراكة.

المنظور العربي للشراكة الأوروعربية المتوسطية

ركزت الرؤية العربية الرسمية على تحقيق هدفها الرئيس بالاستفادة الاقتصادية من الأسواق الأوروبية، والحصول على المساعدات والقروض الإنمائية لتمويل مشاريعها، إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا، خاصة الأوروبية منها، وذلك للتغلب على المشاكل الاجتماعية وخاصة البطالة واحتواء الشباب خشية من تلك الأنظمة على امتيازاتها، وهو ما جعل بعض الشركاء المتوسطيين غير راغبين بإجراء الإصلاحات الموصى بها.

وتكشف سياسة المساعدات الخارجية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان العربية، أن الطبيعة الاقتصادية للعلاقة الأوروبية العربية ما زالت هي العامل الأقوى الذي يشكل إطار تعاونهما المستقبلي، على حساب البعد السياسي والأمني (أبو دلبوح، ٢٠٠٧: ٧٩).

علاوة على ذلك فقد بررت الأنظمة العربية موقفها السلبي من الاصلاحات السياسية والديمقراطية، برؤيتها التي تتلخص بعدم جاهزية الشعوب العربية للديمقراطية وصعوبة استيراد مفهوم الحكم في الاتحاد الأوروبي إلى منطقة الشرق الأوسط، إذ نظرت إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان كوسيلة للتدخل في شؤون الدولة المجتمع (Aliboni, 2002:7).

كما وواجهت الاصلاحات السياسية، على مستوى المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني، معضلة التفاف الحكومات العربية عليها، بأن اختارت هذه الحكومات المشاركين من المجتمع المدني، إذ هي لم تتقبل شراكة منظمات المجتمع المدني في قراراتها، فهم نخب ثقافية أكثر من أن يكونوا ممثلين لمجتمعاتهم المحلية، وما أعاق تحقيق النجاحات المرجوة.

The Euro-Mediterranean Partnership – Success or Failure? Richard Youngs and Traugott Schoefthaler,

https://www.unesco.de/fileadmin/medien/Dokumente/Bibliothek/adventures/adventures_sec_7.pdf

ويضيف بعض المفكرين بعدا آخر انبثقت منه الرؤية العربية، بتمثل بعدم قابلية الثقافة العربية الإسلامية لتحقيق الديمقراطية والإصلاحات السياسية. فالحرية وقيم الديمقراطية تفشلها الثقافة العربية الإسلامية وثقافة الكراهية التي تنشرها، وبذلك فإن العرب والمسلمين

ليسوا مهيئين للديمقراطية (Sharansky, 2004:22- 24).

وطالما أن البنية الاجتماعية العربية؛ ببعديها القبلي والديني، ما تزال فاعلة في تشكيل البنية الفوقية للنظام السياسي الرسمي العربي، فإن من الصعوبة بمكان الانخراط في الاصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية وفق متطلبات الرؤية الليبرالية السياسية، وبالتالي كانت البنية والتركيبة المجتمعية العربية الاسلامية؛ التحتية والفوقية، عائقا أمام نجاح الإصلاحات السياسية الديمقراطية التي جاءت بها مبادرة برشلونة.

وقد تفسر نظرية "صدام الحضارات" لصموئيل هنتنجتون، التباعد والتباين بين الرؤيتين؛ بتأثير الخلفية الثقافية المختلفة والعقدة الثقافية/الحضارية المتبادلة بين الثقافتين؛ الأوروبية والعربية الإسلامية، هذه الثقافة التي يراها الغرب مناهضة للديمقراطية، في ضوء الصراع الحضاري التاريخي والراهن بين الثقافتين، وما يعني أن متغير الصراع واحدٌ من بين أهم المعوقات الثقافية الاجتماعية للبعدين؛ السياسي والثقافي للشراكة الأورومتوسطية (هنتنجتون، ١٩٩٩: ٣١).

وفي ضوء الاختلاف، وربما التناقض الثقافي، فإن الغرب يرى أن العالم العربي والاسلامي غير عقلاني وعدواني وخطر، وفي مقابل ذلك يرى العرب أن الغرب فوقي ومتغطرس وإمبريالي، وتأسيسا على ذلك، تبدو المشاركة المتساوية مستحيلة وغير متكافئة بكل أبعادها؛ الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفق الرؤية التي يطرحها بعض المفكرين العرب (أبو عامود، ٢٠٠٤: ١٢٣).

ويرى البعض الآخر من القيادات الفكرية العربية، أن المصالح الأوروبية تقدمت على ما سواها، إذ عبرت المبادرة عن الطموح الأوروبي بأوروبا العظمى وحلم تعميم انتشار الحضارة الأوروبية، وتفكيك اللنظام الاقليمي العربي، وتغييب وحدة الهوية العربية- الإسلامية لصالح التبعية الثقافية لأوروبا بنفي الهوية العربية، لصالح التبشير بهوية أوسطية أوسع من خلال دمج أطراف غير عربية ضمن مشروع الشراكة الأورومتوسطية، خاصة وأن الشراكة تتعامل مع الأطراف الشريكة بصورة منفردة وبوصفها كيانات منعزلة (أللاوندي، ٢٠٠٨: ٨٦).

وعلى هذا الأساس هناك من يرى أن المبادرة تجاهلت خصوصية المجتمعات العربية الثقافية والاجتماعية، بتعبيرها عن مصالح ورؤى وأهداف الغرب وحاجاته، أكثر مما هي تُعبِّر عن حاجات طبيعية وبرامج إصلاحية ذاتية خاصة بالمجتمعات العربية، بمعنى أنها كانت إملاءات أوروبية وحيدة الجانب (أبو حلاوة، ٢٠٠٤: ٩٧- ٩٩).

ويرى آخرون أن الرغبة الأوروبية اتجهت نحو الاحتفاظ بنفوذها التقليدي في مستعمراتها القديمة، لصياغة علاقة مؤسسية جديدة مع البلدان العربية لأسباب جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية، باعتبار أنها تمثل باب أوروبا إلى العالم النامي (حسين، ١٩٩٧: ٨٨).

وعليه كان لثقافة الخوف من الآخر بتأثير التاريخ الاستعماري الأوروبي دوره في تشكيل رؤية عربية ترى أن الغرب يهدف إلى الاختراق والسيطرة على الدول الأضعف، وهو ما حال دون نجاح حوار متبادل وبناء تدابير الثقة المتبادلة (Spencer, 1998:146).

وفي سياق ما حققته الشراكة بعد عشر سنوات من عمرها؛ خلص مشاركون يمثلون المجتمع المدني في مؤتمر "الشراكة الأورومتوسطية في عشر سنوات بين الطموحات والواقع"، الذي نظمه المنبر المدني المصري الأورومتوسطي الذي يضم نحو (٤٠) منظمة مجتمع مدني مصرية، إلى أن إعلان برشلونة يحتضر الآن، ويسير في مسار صعب، نظراً لتجاهل الطرف الأوروبي منظمات المجتمع المدني في المناقشات، وقصرها فقط علي الجانب الحكومي. لذلك لم يحقق الشريك الأوروبي شيئاً يذكر في البعد السياسي، إضافة إلى أنه لم يتخذ موقفاً إيجابياً، تجاه انتهاكات حقوق الإنسان الشديدة بحق الشعب الفلسطيني، وإذا كان الشريك الأوروبي تقدم على الصعيدين الاقتصادي والأمني، فإنه قد اختزل قضيتي مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، في البعد الأمني.

https://djoj84p4hjtri.cloudfront.net/article2.aspx?ArticleID=27393&IssueID=389

وبينما حملت مبادرة برشلونة جملة من الطموحات والأهداف والاقتراحات، فإن متغيرات المنطقة في أبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، حالت دون ترجمة الأفكار والاقتراحات إلي واقع ملموس، بحيث طفت لغة المصالح التي دفعت إلى رؤى متعارضة لم ترتق بالمبادرة إلى الآمال المتوقعة، فالأوروبيون يسعون إلى تأمين مصالحهم وأولوياتهم، بينما الأنظمة العربية لا تأبه بمصالح الشعوب، والشعوب بدورها مستغرقة في معاناتها الاقتصادية وانقساماتها الثقافية التي تحول دون التكيف مع المبادئ التي جاءت بها الشراكة، وما وضع مشروع الشراكة أمام أكثر من سيناريو مستقبلي.

فهناك من يرى ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للشراكة الأوروعربية المتوسطية؛ الأول السيناريو الخطي، أي استمرار الوضع القائم، من خلال إكمال الاتحاد الأوروبي سياسته التكاملية والاندماجية وإقامة سياسة أوروبية مشتركة في جميع أبعاد الشراكة. والثاني: سيناريو التغيير الإصلاحي، الذي يتوقع منه حدوث تغيرات أكثر تفاؤلا وتطورا، بتوطيد علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة والسعي لاتخاذ مبادرات في صالحها، واقامة علاقات شراكة أكثر توازنا معها، واشراكها في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين. والثالث سيناريو فك الارتباط، الذي يبتعد بأوروبا عن تفعيل دورها في المنطقة، لتكون أكثر اهتماما بالداخل الأوروبي ومصالحه الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية، مع ذلك يبدو أن هذا السيناريو مستبعدٌ من واقع تناقضه مع منطق العلاقات الدولية، بل ومنطق المصالح الأوروبية في جوارها الأوسطي، لكنه في المقابل يطرح أولوية البناء

الأوروبي الداخلي، في ظل صعود روسيا الدولي والتنافس مع الولايات المتحدة على مناطق النفوذ، لحماية تماسك ووحدة الاتحاد الأوروبي (نصير، ٢٠١٣: ٣١٢- ٣١٧).

وباستمرار الأوضاع الحالية، متمثلة بالصراع العربي الإسرائيلي، والصراعات المستجدة على خلفية ارتدادات الربيع العربي، وتنامي العقدة الحضارية والدينية بفعل تنامي فعالية الحركات الجهادية المتطرفة، وفي مقابلها العداء للإسلام من قبل القوى لأوروبية اليمينية، بالإضافة إلى عدم قدرة اوروبا الانفكاك عن أمريكا وإسرائيل، تراجعت الشراكة عن مسارها فحالت دون لعب دور مؤثر دولي وفي المنطقة المتوسطية، خاصة إذا ما فشلت الشراكة، بوضع أولويات في صالح البلدان المتوسطية.

الخلاصة

الشراكة الأوروعربية المتوسطية لم تستطع إنجاز ما بشر به فصلها السياسي، من حيث بناء هياكل ديمقراطية في بنية النظام العربي الرسمي، ليطفو الاهتمام الأمني بظهور متغيرات أوسطية باتت تهدد الداخل الأوروبي، وليتنامى التقاطع المتبادل بين الأنظمة والبلدان الأوروبية لمواجهة مخاطر الهجرة والصراعات الإقليمية الأوسطية.

ولما كان المشروع الأوروبي يعكس المقاربة الأوروبية لبناء علاقات ثنائية أكثر منها جماعية، بكونه تعامل مع كل دولة على حده، فقد تجاهل الاتحاد الأوروبي عقد اتفاقات مع البلدان العربية ككتلة واحدة من خلال الجامعة العربية.

وطالما أن بنية النظام الدولي السائد تشكل من أطراف سيدة وأخرى تابعة، كان من الطبيعي أن تتميز الشراكة بحالة التبعية والقبول بشروط الطرف القوي، الذي يرى بأولوية مصالحه التي تفرضها قوته، لا مبادئه المعلنة، وما أفرز علاقة تبعية بين طرف قوي وطرف ضعيف، وإرادة سياسية أوروبية معيارها مصالحها الاستراتيجية الحيوية أولا.

على هذا النحو تميزت الشراكة برؤى متقابلة، اتخذت أبعادا سياسية وثقافية، طفت على سطح الشراكة لتبرز الخصوصية الحضارية الثقافية، كعقدة حضارية اختلطت بالماضي الاستعماري وثقافة الخوف من الآخر، لتبدو من بين المعوقات التي حالت دون تفعيل الفصل الثقافي والاجتماعي والإنساني، على المستوى الحكومي والمجتمعي، لينصب الاهتمام العربي على البعد الاقتصادي بالحصول على مساعدات أكثر.

لكن حين تختلف المتغيرات الدولية وموازين القوى التي تحكم العلاقات الدولية، يتم حينها تتحول من علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة الفعلية، التي تضمن مصالح الأطراف الشريكة بعيدا عن قاعدة الأفضلية.

مراجع الدراسة

- أبو حلاوة، كريم،٢٠٠٤، الموقف العربي من المبادرات الأوروبية والأمريكية: ملاحظات نقدية، مجلة دراسات استرايجية، السنة الرابعة، العدد ١٢- ١٣، صيف- خريف ٢٠٠٤، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية- جامعة دمشق.
- أبو دلبوح، وليد، ٢٠٠٧، الشراكة الأورو-متوسطية: دراسة حالة دور المساعدات المالية في تقوية التنمية السياسية، ندوة الشراكة الأوروبية المتوسطية: من برشلونة إلى سياسة الجوار الأوروبي من الفترة ما بين ٣ و٥ آذار ٢٠٠٦، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.
- أبو عامود، محمد سعد، ٢٠٠٤، العلاقات العربية -الأوروبية: رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٧، السنة ٤٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- بدر، رفعت ميشيل، ٢٠٠٤، مقومات السياسة الأوروبية في ظل النظام العالمي وتأثيرها على القضايا الدولية، بحث غير منشور، جامعة مؤتة، الأردن.
- بلقاسم، عيساني، ٢٠١٤، ربيع العرب ورؤية الأنثروبولوجية الوحشية، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت.
- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في منطقة البحر المتوسط- REX/222، ٢٠٠٦/٩/٦، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، بروكسل.
- حسين، السيد عدنان، ١٩٩٧، التكامل العربي والتعاون المتوسطي المحددات والأبعاد، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- خضر، بشارة، ٢٠٠٣، أوروبا وفلسطين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- زكاوي، نبيل، ٢٠١٦، جيوسياسية الهجرة السرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي، مجلة سياسات عربية، العدد ١٩، آذار ٢٠١٦.
- صارم، سمير، ٢٠٠٠، أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر المعاصر/بيروت ودار الفكر/دمشق.
- علي، مدين، ٢٠٠٤، التحولات العالمية والنظرية السياسية المعاصرة، مجلة دراسات استرايجية، السنة الرابعة، العدد ١٢- ١٣، صيف- خريف ٢٠٠٤، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية- جامعة دمشق.
- فاينفيلد، فيرنر ويوزيف ياننج وسفن بيريند، ١٩٩٨، التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوروبا وشركائها، دراسات عالمية، العدد ١٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- كعسيس- خلاصي، خليدة، ٢٠١٤، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، المستقبل العرب، السنة ٣٦، العدد ٤٢١، آذار ٢٠١٤، الصفحات من ٢٢٠- ٢٣٤.

- اللاوندي، سعيد، ٢٠٠٨، قضايا الحوار والجوار بين أوروبا والعرب: الاتحاد من أجل المتوسط نموذجا، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٥، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
- مبيضين، مخلد، ٢٠٠٧، محددات الساسات الأوروبية تجاه عملية التسوية، مجلة المنارة، المجلد ١٣، العدد ٤، جامعة مؤتة/الأردن.
- مقلد، إسماعيل صبري، ١٩٨٢، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، الكويت.
- نصير، العرباوي، ٢٠١٣، مستقبل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد ١٧، جامعة سطيف–الجزائر.
- نوفل، أحمد سعيد، توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٢٥، ٢٠٠٣.
- هنتنجتون، صموئيل، ١٩٩٩، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته– ليبيا.
- **Aliboni, Roberto, 2002, Security and Common Ground in the Euro-Med Partnership. EuroMeSCo Papers, Paper 17, Working Group 1. (1998). Confidence Building, Conflict Prevention and Arms Control in the Euro-Mediterranean Partnership. Perceptions- Journal of International Affairs, vol.2, no.4.**
- **Aliboni, R., A. Driss, T. Schumacher & Alfred Tovias, 2008, Putting the Mediterranean Union in Perspective (Euromesco Paper no. 68). Barcelona: Euromesco.**
- **Ayadi, Rym, and Salim Gadi, The Euro-Mediterranean Partnership and Development Assistance: Past Trends and Future Scenarios, MEDPRO Technical Report No. 32 / April 2013.**
- **http://www.medproforesight.eu/fr/system/files/MEDPRO%20TR%20No%2032%20WP9%20Ayadi_0.pdf**
- **Eylemer, S. & S. Semsit, 2007, Migration security nexus in the Euro-Mediterranean relations, Perceptions: Journal of International Affairs, 7,.**
- **Gready, Faul, and Jonathan Ensor, 2005, Reinventing Development: Translating Rights-Based Approaches from Theory into Practice, Zed Books, London, U.K.**
- **Hanelt, C. & Mőller, A., 2011, How the European Union can support change**

in North Africa (Spotlight Europe 2011/01). Gütersloh: Bertelsmann Stiftung.

- Ilgaz, Deniz, The Euro-Mediterranean Partnership and the EU Neighbourhood Policy: Poverty Policy Strategies and Priorities in the Mediterranean. web.boun.edu.tr/deniz.ilgaz/word/euro-poverty1.doc
- Rettman, A., 2011) 'Europol: Arab Spring poses terrorist threat to EU', EU Observer, 19 April 2011. Web. 7 Oct 2011.
- http://euobserver.com/892/32209
- Richard, 18 May 2015, 20 Years of the Euro-Mediterranean Partnership, Carnegie Europe.
- http://carnegieeurope.eu/2015/05/18/20-years-of-euro-mediterranean-partnership-pub-60337
- Sharansky, Natan with Ron Dermer, 2004, The Case for Democracy: The Power of Freedom to Over- come Tyranny and Terror, New York: Public Affairs.
- Spencer, Claire,1998, Rethinking or Reorienting Europe's Mediterranean Security Focus? In Parks, William, and G. Wynn Rees (eds.), Rethinking Security in Post-Cold War Europe, and London: Addison Wesley Longman Ltd.
- Suel, Aslı, 2008, From The Euro-Mediterranean Partnership to The Union For The Mediterranean
- http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/AsliSuel.pdfYoungs,
- Youngs, Richard, 18 May 2015, 20 Years of the Euro-Mediterranean Partnership, Carnegie Europe .
- http://carnegieeurope.eu/2015/05/18/20-years-of-euro-mediterranean-partnership-pub-60337

- مواقع الكترونية

- European Commission External Relations, Euro-Mediterranean Partnership /Barcelona Process , European Union Commission website, at
- http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/index.htm.
- The Euro-Mediterranean Partnership – Success or Failure? Richard Youngs

and Traugott Schoefthaler،

- **https://www.unesco.de/fileadmin/medien/Dokumente/Bibliothek/adventures/adventures_sec_7.pdf**
- **www.dw.com/ar/a-37399637**
- **http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42291271**
- **Euro-Mediterranean relations and the Arab Spring**
- **http://aei.pitt.edu/33653/1/BB006-ArabSpring-VKnoops.pdf**
- **https://djoj84p4hjtri.cloudfront.net/article2.aspx?ArticleID=27393&IssueID=389**